

## الأخبار

الإخبار

رئيس التحرير -  
المدبر المسؤول،  
ابراهيم العيت

رئيس التحرير -  
بشار ابي صعب

مدبر التحرير -  
ميفيع فانهوم

محاسب التحرير -  
حسن عايف،  
إلى عدا  
احمد اللحرير

صاحبة عن شركة  
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -  
فرسان شارع جنات  
- سنتر كوتوكود -  
الطابق الثالث

للمراسم:  
01759500  
01759597  
ص. ب. 5963/113

العنايتات  
الوكيل المحبر  
ads@al-akhtar.com  
01759500

التوزيع  
شركة الهولك  
15\_ 01/666314\_01  
03 / 828381

الموقع الالكتروني  
www.al-akhtar.com

صفحات التواصل

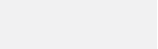
/AlakhtarNews

f

@AlakhtarNews

t

/alakhtarnews-  
paper



### محمد شقير \*

في خضم الحرب على المقاومة في لبنان، يسعى البعض إلى تحميلها مسؤولية ما آل إليه الوضع الاقتصادي فيه، وصولاً إلى المطالبة بنزع السلاح، وتصويره بمثابة أساس للإنقاذ الاقتصادي. سوف أعمد في هذه المقالة إلى إثارة أكثر من نقطة تشير إلى الدور الإيجابي للمقاومة في الاقتصاد اللبناني، بما فيه الاقتصاد الاجتماعي، متعرضاً إلى الدعوة إلى نزع سلاحها، واستغلال المطالب المعيشية للتصويب عليها، وصولاً إلى تقديم توصية إلى الحراك في هذا الشأن.

للاشارة إلى الدور الإيجابي للمقاومة في الاقتصاد اللبناني، من المجدي لفت الانتباه إلى النقاط التالية:

1. امكن للمقاومة على مدى سنوات، أن توجد معادلة ردع تحمي لبنان من خلال الإسرائيلي، بمعنى أنها تجعل من هذا العدوان أمراً صعباً ومكلفاً للغاية على الكيان الإسرائيلي، بما يؤدي إلى ردعه، ومن الواضح أنّ العدوان الإسرائيلي المحتمل يمثل خطراً كبيراً على لبنان واقتصاده، في حين أنّ تكريس معادلة ردع فاعلة لعدوانه، توفر بيئة مناسبة، ومناخاً مساعداً لازدهار الاقتصاد وتعاقيه.

2. لو فرضنا أنّ الدولة اللبنانية امكن لها

اتخاذ القرار لتوفير بنية عسكرية رادعة، وتاليا ميزانيات مالية قادرة على تحقيق ذلك الردع؛ فمك كانت ستفقد الدولة على مدى ما يقرب من نصف قرن، من مرحلة الامام الصدر إلى ما بعدها، من عشرات المليارات الدولارات على هذا الأمر؛ وخصوصاً في ظل ما تعانیه من ضعف وأزمات وفساد وغير ذلك. إنّ مبادرة المقاومة إلى تحلّل هذه المهمة، قد وفرت على الدولة هذا المستوى الكبير من الإفراق العسكري، وتلك المبالغ الضخمة، لو كان هناك فراقٌ بتحقيق قدرة ردع من قبل الدولة للعدو الإسرائيلي.

3. تملك المقاومة من الدور والمصادقّة والمكانة

والعلاقات في الداخل اللبناني وخارجيه العربي والإقليمي، ما يمكن توظيفه في خدمة الاقتصاد اللبناني ومعالجة أزماته الحالية، وخصوصاً مع الجوار العربي، وكونه منفذاً تجارياً حصرياً إلى أسواق واعدة، وهو ما سوف يكون له أثر إيجابي بالغ على هذا الصفاء وحلّ أزماته.

4. ساهمت المقاومة، بشكل فاعل، من خلال مؤسساتها المتنوّعة وإمكانياتها الماليّة

في أكثر من دور اجتماعي وتربوي وصحي وغيره، بما بغضني إلى تنشيط أكثر من دورة اقتصادية محلية، والإسهام في تحريك عجلتها، وهو ما صبّت في نهاية المطاف في الاقتصاد الوطني، ومعالجة الأزمات التي يعاني منها المجتمع اللبناني من الفقر والبطالة والمرض والأمية وغيرها من الأمور التي تترتّب على تدهور الوضع الاقتصادي.

هذا لو كان الحديث على المستوى الاقتصادي عموماً، والاقتصاد الاجتماعي خصوصاً. 5. عطفاً على النقطة السابقة، فقد كان للمقاومة – وما زال – بعض المؤسسات التنموية، والعديد من الجمعيات التعاونيّة التي تسهم في التنمية الاقتصادية، وخصوصاً في التنمية الزراعيّة في الأرياف وغيرها، وقد كان لها العديد من الإسهامات في هذا المجال.

6. لقد كان للمقاومة في لبنان دور أساس في الحفاظ على الاستقرار الداخلي فيه، من خلال النهج السياسي المعتد لديها، في الحرص على التوافق الوطني، وتجنّب الانجرار إلى النزاعات الداخلية، واعتماد الحوار والإنصاف والعقلانيّة والتوقعيّة والبعد عن جميع عوامل التوترّ والتشنّج والتنازيم، وهو ما يترك أثاراً حساسية في الاقتصاد، الذي يحتاج إلى مناخ سياسي مؤاتٍ، وإلى بيئة سياسية أقرب إلى الاستقرار، وأبعد عن الإحتراب.

7. إنّ المقاومة هي من الأطراف الأساسية في الداخل اللبناني التي تمتلك رؤية ومشروعاً، بما في ذلك في الأطار الاقتصادي والاجتماعي والمالي، وهي تملك من الرصيد القمي ومن الحدیة والمسئولية والمصادقة والعقلانية والعلمية، ما يجعلها طرفاً موثوقاً ومعتمداً عليه. فضلاً عن لاهدأ آخرين - في مشروع

الإنقاذ الوطني على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمالي، وبالتالي، يمكن أن يكون لها إسهامات الفاعل في هذا الميدان، ودورها المؤثر في الدفع نحو نجاح تجربة الإنقاذ الاقتصادي والمالي، بما ينعكس إيجابا على المستقبل اللبناني والمغتني للوطن واهله.

8. وهناك أمر لا بدّ من ذكره، وإن كان محلّ نقاش، مفاده أنّ وجود المقاومة في لبنان كطرف أساس وفاعل، قد يدفع أكثر من جهة دولية وغير دولة، للإسهام في دعم مستوى من مستويات الإنقاذ الاقتصادي، أو بالأحرى الأدنى دعم عدم انهيار الاقتصادي والمالي، لحسابات ترتبط بما يمكن أن يتركه هذا

الانهيار من ارتدادات وتبعات قد تطال الكيان الإسرائيلي وأمنه.

# عن المقاومة والاقتصاد والحراك



«مقاومة، ملصق من تصحیر الفنان البريطاني Simon C. Page

## ”

**تملك المقاومة من الدور والحدقيّة والمكانة والعلاقات الداخليّة والعربية والإقليمية ما يمكن توظيفه في خدمة الاقتصاد اللبناني ومعالجة أزماته الحالية**

## “

ويمعزل عن أي نقاش تفصيلي في أي من النقاط السالفة وغيرها، يمكن القول، ويقيّن ثابت، أنّ المقاومة على الاستقرار الداخلي مع جميع الأطراف السياسيين وغير السياسيين من دون استثناء، هي الطرف الأفضل من حيث انعكاس مشروعاتها ونهجها وفعالها وإدائها بشكل أكثر إيجابية على المجالين الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، وهي الطرف الذي كان له، وما زال، أكثر من إسهام إيجابي وأفضله في تلك المجالات، بالمقارنة مع أطراف أخرى مسؤولة عمّا آل إليه الوضع الاقتصادي وغيره. ويكفيها فضلاً أنها تحمّلت عن لبنان، كدولة، وعن جميع اللبنانيين، مهمة تنوء بها الدول ذات الثقل، وإلا زالت تفعل، في الدفاع عن الوطن والتحرير والردع.

إذاً، يطرح السؤال التالي: لماذا التصويب على المقاومة من البوابة المعيشية والاقتصادية؟ الجواب هو بكل وضوح: المشروع الإسرائيلي والأميركي، الذي لا هذله ولا فرده بصبو إليه، إلا العمل على إضعاف المقاومة وتشويبهها، وتوظيف أي معطى، ولو كان معيشياً واقتصادياً، من أجل الإضرار بالمقاومة والإساءة إليها.

وسوف يجد هذا المشروع في الداخل اللبناني، من ارتضى ان يكون أداة توظّف لتحقيق هدفه، ومطيّة تركب لبلوغ بطرئه؛ واختار أن ينجاز إلى عداوة المقاومة، لأنها هُشمت أسطورة الكيان الإسرائيلي، وخاب

بأنه خلفاؤه.

إنّ استغلال الحراك من قبل بعض المجموعات

أو الجهات للمطالبة بنزع سلاح المقاومة، لن

ينتج إلا مجرد عارضة إعلامية، لا تصلح إلا

كخبر في إعلام بانسٍ، معاب لمشروع المقاومة في المنطقة.

ولنا على هذا التوظيف أكثر من ملاحظة: 1- لن يؤثّر على مشروع المقاومة، ولن يضعف فعلها أو يوهن من دورها. 2- سوف يزيد من الالتفاف حولها، ويقوّي التشتّب بقميها، وتصلّب قاعدتها بنهجها. 3- سوف يسهم في مزيد من الدعم لها، واستجماع عناصر القوّة لديها، لأنّ التجارب تفيد الناظر بأنّ المقاومة يصلب عودها بالترّال، وتجتزح عناصر قوّتها بالاختبار، وأنها بالتحديات – هزّلت أو غلّمت - تستولد الإنجاز.

4- أقصى ما ينتجه ذاك التوظيف أنّه يفضح

أدواته، ويُفسّر عن خوائها.

5- إنّ استغلال المطالب المعيشيّة للتصويب على المقاومة هو بمثابة عدوان على الشعب اللبناني، وذلك من جهتين:

الأولى، أنّه يخطوئ على دعوة إلى تعرية لبنان واضعافها أمام العدوان الإسرائيلي.

الثانية، أنّ من يمارس ذاك الاستغلال إنما يستهين بفقر الناس، ويهزأ بحاجتهم، ويسيء إلى مطالمهم، ويعتدي على حقوقهم، ويؤسّد على أوجاعهم، ويتخذ من المهم مطّلة له إلى مارب خاصة وغايات رخيصة، وبيان ذلك، أنّه من خلال فعله هذا:

1- يعمل على حرف الحراك عن اهدافه المعيشيّة والإصلاحية، ويدعو إلى تضييعها.

2- يسهم في إحداث شرخ في الحراك، بما

يؤدّي إلى تشثيته وإفشاله.

3- يدفع باتجاه الفتنة الطائفية والمذهبية

والإحتراب الداخلي، بما يؤدي إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية والمعيشية، وهو خلاف هدف الحراك.

4- يدعو إلى إفقاد الحراك الصادق ظهيراً قوياً

لمطالبه واهدافه الحقّة والصحيحة، والمتمثّل

- أي الظهير - في أكثرية الشعب اللبناني،

والقوى المقاومة، والداعمة لها في لبنان،

5- يسهم في زيادة المشكلة المعيشيّة وتفاقم الأزمة الاقتصادية من خلال ما يقوم به من استفزاز، وما يحدّثه من فوضى، أو يستببه

من توتر أو آخر، يسيء إلى الاستقرار، الذي

يحتاج له الاقتصاد.

وعليه، هو يمارس عدواناً على الناس،

وعلى الفقراء، وعلى الحراك، والذي عليه -

بناءً على ما تقدّم - أن يحدّد موقفه بوضوح

وحزّم من أي جهة، أو شخصيّة، تعمل على

ركوب الحراك، لتنفيذ أجندة تخدم العدو

الإسرائيلي، وعدوانه على لبنان وعلى شعبه

واقصاده.

\* أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

## “

بكتف سوريا

## 11 راجي

## يوم الشهيد الشيوعي

# على درب التحرير والتغيير

### حُأ غريب \*

هو 21 حزيران، يوم «الشهيد الشيوعي». يوم شهداء الحزب الذين سقطوا على درب النضال الطويل، درب التحرير والتغيير، درب فرح الله الحلو وجورج جاري وأحمد المير الأيوبي... وكل الشهداء. يوم نوحه فيه أسمی التحيات إلى قوافل شهداء الحزب الذين سقطوا في مسيرته الطويلة تحت التعذيب والخطف والاعتقال، وفي مقاومة الاحتلال الصهيوني ومشاريع التقسيم والقدرة الطائفية، ومن أجل الحيز والعلم والحرية.

إنّهم الشهداء الذين أتوا من كل الوطن ولكلّ الوطن، وسقطوا في كل ميادين النضال مجسدين بدمائهم تاريخ حزبهم ونضال شعبهم من أجل تحقيق أهدافه في التحرّر الوطني والاجتماعي، من الهيمنة الإمبريالية والنهب الاستعماري، ومن الاستغلال الطبقي الذي تمارسه البرجوازية الداخليّة عبر نظامها السياسي الطائفي وتبعيّة للإمبريالية.

وفي هذه المواجهة الطويلة والشاقة التي لا تزال مفتوحة، حصلت إخفاقات وقعت خسائر، كما تحققت إنجازات بفضل دماء هؤلاء الشهداء، وكل الشهداء المناضلين ومن مختلف القوى والأحزاب والقراة، وكان إنجاز التحرير أبرزها. أمّا معاني الاحتفال بيوم الشهيد الشيوعي، ففتجسد رهنأ تحت عنوان وحيد وواضح هو متابعة الواجهة المفتوحة التي بدأها هؤلاء الأبطال، حتى تحقيق التغيير المطلوب والإنجاز الكامل لهام التحرّر الوطني والاجتماعي. إنّه عنوان للمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا وفاءً لتضحيات شعبنا ودماء شهدائنا، ومن أجل تحقيق ما حلّموا به وضخوا من أجله واستشهدوا.

والتغيير واجب وطني لحماية التحرير:

● فيكفي أن نرى أمام ناظرينا المشاهد الخريزة لسلطة سياسية تابعة ومرتهنة. تلهت لإعادة جثث القتلى الصهاينة إلى العدو الصهيوني، وتسرع في الإفراج عن العميل عامر الفاخوري، وتعمل لعودة العملاء تحت مسمى «المبعدين» في قانون «العفو» العام، في حين لا تحرّك ساكناً لإعادة جثامين شهدائنا المقاومين المحترّجة لدى العدو الصهيوني وعملائه. جمال ساطي، إيداع قصير، ميشال صليبا، لباس حرب، فرح الله فوعاني، حسام حجازي، يحيى الخالد، حسن موسى وحسن ضاهر، وتترك المناضل جورج إبراهيم عبد الله محتجزاً ظلماً وعدواناً في سجون السلطات الفرنسية.

والتغيير واجب وطني لحماية التحرير:

● ويكفي أن نرى أمام ناظرينا هذا الواقع المرترّي للبنان الذي أصبح مهدداً بمصيره وجوده وطناً وكياناً، بفعل استحقاق كلّ مظاهر أزمة نظامه وتجزّرها نذعة واحدة بدءاً من سقوط كلّ صيغ المخاصصة السياسية الطائفية المتعاقبة، إلى انهيار النظام الاقتصادي والتقدي والمالي والصرفي، ووصولاً إلى الأزمة الاجتماعية التي تُنذر بعواقب وخيمة ويخطر المجاعة والفوضى بفعل انهيار صعر صرف اليرة وتدهور أوضاع الطبقة العاملة وسائر الأجراء، والوظفين والمتعطلين عن العمل، إضافة إلى انهيار نظم التأمينات وشبكات الأمان الاجتماعي، وازدياد معدّلات البطالة والفقر واستشرَاء الغلاء وإفقال مئات المؤسسات.

والتغيير واجب وطني لحماية التحرير:

● فالسلطة السياسية ورأسماليتها التابعة التي بدل أن تعلن فشلها وتتنازل لشعبها الذي يطالبها بدفع الثمن، تذهب للتفاوض مع صندوق النقد الدولي لتقديم التنازلات وتدفع شعبيها ووطنها الثمن، وأخطر ما في هذا القرار السياسي هو ما قد ينتج عنه من مخاطر الخضوع لشروط الدول «المتاحة» السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطرحها هذه الدول وفي مقدمها تنفيذ «صفقة القرن» بشقّها اللبناني في ضمّ مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وإبقاء النازحين السوريين وترسيم الحدود، ونهب النفط والغاز ونزع سلاح المقاومة وقانون قيسر، وكلّ ما يتعلق بالشروط المالية والتشريفية والخصخصة التي عبرت عنها خطة الحكومة الاقتصادية إلى حدّ كبير.

فلكلّ ما تقدّم، وأمام ما ارتكبتّه هذه السلطة السياسية ونظامها من جرائم تكاد تُطّيح بإنجاز التحرير وبمصير البلاد على وجه العموم، تتأكد الحاجة الأنية والموضوعية وفي هذه اللحظة التاريخية لقيام نظام سياسي جديد ينقذ لبنان من نظامه الحالي ويقيم نظاماً جديداً يصيغ ويبنّي الدولة الوطنيّة الديموقراطية المقاومة على أنقاض الدولة الطائفية الفاشلة.

إنّه التغيير المطلوب لمواجهة هذه التحديات والخطاطر، والذي يشكّل القسط المطلوب الذي علينا القيام به لإسقاط «صفقة القرن» بشقّها اللبناني وبيعدها العربي والاقليمي، والذي يجعل من هذا التغيير فعل تحرّر وطني يتكامل مع كل المواجهات الجارية في كل الساحات العربية ضدّ هذه الصفقة وتلاي سيميا في فلسطين وسوريا والأردن والعراق ومصر.

ومهام التغيير المطروحة أمامنا تتحور حول نقطة واحدة تتعلق في تغيير موازين القوى وخريطة الطريق لقيام أوسع ائتلاف وطني للتغيير، وذلك انطلاقاً ممّا أنجزته الانتفاضة والتي يقدر ما شكّلت ذروة المواجهات الشعبية ضدّ هذا النظام لكنها بالنتيجة أظهرت خللاً واضحاً تمثل في تعدّد السقوف السياسية لمكوناتها وغياب البرنامج والقيادة الموحّدة القادرة على طرح البديل وتعديل موازين القوى.

وما تعنيه بمهام تثوير الانتفاضة هو العمل لمعالجة هذه النقطة بالذات عبر الارتقاء إلى مستوى المبادرة وطرح مشروع سياسي بديل وسلطة بديلة قادرة على ممارسة الحكم وإدارة المرحلة

الانتقالية لإفساح المجال أمام الناس لتحقيق مطالبها الحيوية والمشروعة.

وما هذه المبادرة إلا إحدى الثمار السياسية الأساسية التي أنتجتها الانتفاضة، فما طرحه يجب أن يتشكّل قوة دفع لها، كما للمجتمع عموماً، لجهة المضيّ في عملية تفعيل وتصعيد وتنظيم المواجهة الشعبية، لتشكّل مرتكزاً إلى جانب مراكز أخرى متمثلة في لقاء التغيير والتحالف الاجتماعي النقابي والشعبي ومجموعات الشباب والشابات في الساحات وسائر لجان العمل البلدي والشعبي والثقافي أبرز مكوّنات الائتلاف الوطني المطلوب تعزيزاً وتعديلاً لموازين القوى على الأرض. كلّ ذلك يضع هذه المهام في مصاف الأولويات لأن الأثني أعظم، فنحن لا نتوقّع حلاً سحريه للأزمة ولا أسيلاً للتردي الاجتماعي والبطالة والفقر لا بل لنعدام الأمل، بتحقيق خروقات إيجابية وازنة على أيدي هذه الحكومة، وهو ما يعزّز موضوعاً استمرار الانتفاضة ويتطلب تثويرها، وتمكّن من مواجهة التحديات التي تنتظرها وفي مقدمها ما تمارسه السلطة من قمع ضد المتضفين، ومن محاولات لدفع البلاد نحو الفوضى والصدامات عبر ما يُطرح من مشاريع تحت عناوين الفرلة أو المثاقفة أو التشكّل الشكلي بالطاقف بهدف تعديل نظام المخاصصة الطائفية والمذهبية تحت سقف النظام السياسي.

\***الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني** – تنشر الأفتتاحيّة بالترّازم مع مجلّة «الغداء»